RIMAK International Journal of Humanities and Social Sciences
ISSN: 2717-8293
Volume 5, Issue 2, March 2023

Received: 02/01/2023 **Accepted:** 23/01/2023 **Published:** 01/03/2023

THE FINANCING COMBINATION OF THE CAPITAL STRUCTURE AS AN OPTION A CASE STUDY -TO CREATE VALUE FOR SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES -OF ISLAMIC FINANCING

Zaidi BELKASMI [1]

Researcher. University Dr Yahiya Fares of Medea, Algeria

Naima CHELABI [2]

Dr, University Dr Yahiya Fares of Medea, Algeria

Rabia HASSNAOUI [3]

Researcher, University Dr Yahiya Fares of Medea, Algeria

Abstract:

The study aims at clarifying the privacy of Islamic financing system and its adaptation for small and medium enterprises. This study also aims at analysing the increasing growth in the volume of Islamic financing directed to support small and medium enterprises in Qatar by showing the role of Qatari Islamic banks in meeting the credit requests of the small and medium enterprises sector in the period (2015-2020).

The study concluded that the volume of Islamic financing directed to the small and medium enterprises sector is increasing significantly, and this is due to the various methods and mechanisms offered by the Islamic financing market that can represent financing alternatives at the lowest cost, and that Islamic finance transfers financing from the method of guarantee and fixed return to the method of participation. The study also found that Islamic banking financing in Qatar directed to small and medium enterprises is in continuous development through various formulas provided to meet credit requests for this sector, and that the Murabaha product was one of the most demanded products, competing with traditional bank products.

http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.22.52

[1] belkasmi.zaidi@univ-medea.dz , https://orcid.org/0000-0002-8129-5802

[2] chalabi.naima@univ-medea.dz , https://orcid.org/0000-0001-6472-6933

[3] hassnaoui.rabia@univ-medea.dz , https://orcid.org/0000-0003-0208-7827

Key Words: Small And Medium Enterprises, Islamic Finance, Formulas Of Islamic Banking Financing In Qatar.

التوليفة التمويلية لهيكل رأس المال كخيار لخلق القيمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

- دراسة حالة التمويل الإسلامي-

بلقاسمي زايدي

الباحث، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، الجزائر

شلابي نعيمة

د، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، الجزائر

حسناوي ربيعة

الباحثة، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، الجزائر

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان خصوصية نظام التمويل الإسلامي، ومدى ملاءمته للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما هدفت هذه الدراسة إلى استقراء التنامي المتزايد في حجم التمويلات الإسلامية الموجهة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دولة قطر من خلال إظهار دور المصارف الإسلامية القطرية في تلبية طلبات الائتمان لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة (2015-2020).

توصلت الدراسة إلى أن حجم التمويلات الإسلامية الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد كبير، وهذا راجع إلى ما تتيحه سوق التمويل الإسلامي من أساليب وآليات متعددة ومتنوعة يمكن أن تمثل بدائل تمويلية وبأقل تكلفة، وأن التمويل الإسلامي ينقل التمويل من أسلوب الضمان والعائد الثابت إلى أسلوب المشاركة، كما توصلت الدراسة إلى أن التمويل المصرفي الإسلامي في دولة قطر الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور مستمر من خلال مختلف الصيغ المقدمة لتلبية طلبات الائتمان لهذا القطاع، وأن منتج المرابحة كان من أكثر المنتجات طلباً منافساً بذلك منتجات البنوك التقليدية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل الإسلامي، صيغ التمويل المصرفي الإسلامي في قطر.

مقدمة:

على الرغم من الأهمية الكبيرة للمشروعات الصغيرة، فإنها ماتزال تعاني من مشكلة الحصول على التمويل، أو أن الحصول على التمويل بالطرق التقليدية عالي التكلفة ويحتاج إلى كثير من الضمانات للحصول عليه، لا تتلاءم مع إمكانات أصحاب هذه المشروعات.

في خضم الحديث عن المصادر التمويلية في المؤسسة نجد أنها "تتنوع بين مصادر كلاسيكية لتمويل في شكل تمويل داخلي يتمثل في حقوق الملكية (الأموال خاصة، الاحتياطات، .....)، وتمويل خارجي يتمثل في الديون (ديون استثمار، ديون بنكية، ...)، أو تمويل مزدوج وفق أمثليه هيكلها المالي، وطرق حديثة للتمويل كالتمويل التأجيري والتمويل بالفاتورة، وتمويل رأس المال المخاطر، التمويل الجماعي والتمويل الإسلامي" (Bodi & Merton, 2014, p. 475).

هذا الأخير صار ملجأ العديد من المؤسسات والهيئات لتمويل توجيهاتها الاستثمارية وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تجد سند لها لغياب الملاءة المالية أمام القيود التي تضعها مؤسسات التمويل الكلاسيكية، عكس التمويل الإسلامي الذي كان الهدف منه إعطاء الفرص لهذه للمؤسسات من أجل الولوج إلى عالم الأعمال في أريحية تمويلية فهو آلية توازنية بين المصاريف الإسلامية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من طالبي التمويل من خلال المبدأ قائم على المشاركة في الربح والخسارة وليس على معدل فائدة الربوي.

1. إشكالية الدراسة:

انطلاقاً مما سبق ونظرا لأهمية التمويل الإسلامي كأسلوب وطريقة تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن نطرح التساؤل التالي: **«ما مدى مساهمة صيغ التمويل الإسلامي في خلق قيمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة؟ "**

2. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تقديم نظرة شاملة عن واقع التمويل الإسلامي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى قدرة المصارف الإسلامية والأسواق المالية في وضع آليات وطرق تمويلية ملائمة لهذا النوع من المؤسسات التي تواجهها مشاكل وصعوبات تمويلية وخصوصاً وقت الانشاء وبداية حياة المنتوج، وكذا قدرة هذه الآليات التمويلية على التمركز في السوق، إضافة إلى ذلك تحاول الدراسة التعرف على الأسس والميكانيزمات المعرفية والعلمية والشرعية التي يبنى عليها التمويل الإسلامي وكيفية تطبيقه في الحياة الاقتصادية.

3. أهداف الدراسة:

- ✓ التعريف بمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- ✓ التعرف على مصاعب التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ استعراض صيغ التمويل الإسلامي في المشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ استعراض مساهمة التمويل المصرفي الإسلامي في دولة قطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4.منهج الدراسة:

قام الباحثون باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على تحليل مضمون ومحتوى التقارير الدورية وتقارير الهيئات والوكالات المختصة في إدارة القطاع المصرفي وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دولة قطر للفترة (2015-2020).

5.الدراسات السابقة:

الدراسة	الأهداف	أهم النتائج
(موساوي، 2021)	هدفت الدراسة إلى تبيان نوع العلاقة بين التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية والنمو الاقتصادي في ماليزيا للفترة (2014-2019)	توصلت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولاتية يعزز النمو الاقتصادي في ماليزيا في إطار نموذج النمو الداخلي.
(أبو رمان و حمدان، 2018)	هدفت الدراسة إلى الكشف عن واقع التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البنك العربي الإسلامي الدولي وعرفت أثر هذه التحديات على دورها التنموي	أظهرت نتائج الدراسة أن الدور التنموي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة جاء بمستوى مرتفع، وأن أكبر التحديات التي تواجهها هي تحديات في مؤسسات التمويل.
(يعقوب و حمدان، 2017)	تهدف الدراسة إلى توضيح مدى مساهمة رأس المال الجريء كأحد الأدوات المالية المصرفية الإسلامية في تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني العراقي	أظهرت نتائج الدراسة أن صيغ التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية تقتصر على المرابحة والاستصناع والمشاركة والسلم والإجارة ولم يحظ رأس المال الجريء كأداة مالية مصرفية إسلامية لتمويل المشاريع بأي أهمية تذكر في البيئة العراقية.

6.تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الاول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: دور التمويل الإسلامي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثالث: التجربة القطرية في دعم التمويل المصرفي الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصطلح واسع، انتشر مؤخراً، وتشمل هذه المؤسسات الأنشطة التي يتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو في مؤسسة صغيرة أو مؤسسة تستخدم عدد معين من العمال، في كافة القطاعات (الخاصة أو العامة)، والتجمعات الأسرية، أو تلك التي تحقق إجمالي عائد معين أو تحقق مستويات مهمة من النمو.

ويختلف تعريف هذه المؤسسات من بلد لآخر، وفق إمكانياته وظروفه الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، وكذلك وفق الأهداف المرجوة منه سواء كان لأغراض إحصائية، أو تمويلية أو أغراض أخرى.

تعريف البنك الدولي: (مؤسسة التمويل الدولية، 2009، صفحة 10)

يعرف البنك الدولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك الهياكل التنظيمية التي يمنك تعريفها وفق معيار عدد العمال، وإجمالي الأصول والمبيعات كالتالي:

المؤسسات صغيرة الحجم هي تلك المؤسسات التي تحتوي في هيكلها التسييري على 50 عاملاً على الأكثر، وإجمالي المبيعات لا يتعدى 3 مليون دولار.

المؤسسات متوسطة الحجم هي تلك المؤسسات التي تحتوي في هيكلها التسييري على 300 عامل على الأكثر، و10 مليون دولار حجم الأصول أو المبيعات.

تعريف الأمم المتحدة للتنمية والتجارة:

وفق الأمم المتحدة المؤسسات الصغيرة هي تلك المشروعات التي يعمل بها من 20إلى 100 عامل، والمتوسطة من 101 على 500 عامل. (فارس، 2018، صفحة 17).

تعريف الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو):

وفق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية فأن المؤسسات الصغيرة هي تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتراوح عدد عمالها ما بين 10 و50 عامل. (حداد و الخطيب، 2005، صفحة 120)

تعريف الأمم المتحدة للتنمية والتجارة:

وفق الأمم المتحدة المؤسسات الصغيرة هي تلك المشروعات التي يعمل بها من 20إلى 100 عامل، والمتوسطة من 101 على 500 عامل. (فارس، 2018، صفحة 17)

2.مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور حيوي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية: (بوفاسة و سعداوي، 2015، الصفحات 44-45)

2.1.مساهمتها في التشغيل:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها، ويلقى هذا الدور صدى واسعاً في الدول المتقدمة والنامية.

2.2.مساهمتها في جذب وتعبئة المدخرات:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أحد مجالات جذب المدخرات وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات، تساهم في توفير مناصب عمل جديدة، حيث أنها تعتمد أساساً على محدودية رأس المال مما يعد عنصراً لجذب صغار المدخرين لأن مدخراتهم القليلة تكون كافية لإقامة هذه المؤسسات، ومن ناحية أخرى فإنها تتوافق وتفضيل صغار المدخرين الذين لا يميلون لنمط المشاركة التي لا تمكنهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم.

2.3. مساهمتها في تنمية الصادرات:

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في تنمية الصادرات، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل تكسب السلع والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ميزة تصديرية:

- ✓ منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما يظهر فيها فن ومهارات العمل اليدوي الذي يلقى قبولاً في الأسواق الخارجية؛
- ✓ اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فنون إنتاجية كثيفة العمل مما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة وبالتالي تكتسب ميزة تنافسية في أسواق التصدير؛
- ✓ تمتعها بقدر أكبر من المرونة في التحول من نشاط لآخر ومن خط إنتاج لآخر ومن سوق لآخر لانخفاض حجم إنتاجها نسبياً على المدى القصير.

3.المشكل التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

فضلاً عما تتسم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نقص في الخبرة التنظيمية، وانخفاض في العائد على الاستثمار، وما تنطوي عليه مشاريعهم، على الأقل من وجهة نظر البنوك، من مخاطرة، فإن هذه الأخيرة ترى أن التعامل مع أصحاب هذه المؤسسات غير مجد، وذلك بسبب ضآلة حجم معاملاتهم، وارتفاع درجة المخاطرة في القروض الممنوحة إليهم، لأن أغلبها مؤسسات فردية لا تتوفر عنها المعلومات الكافية بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة (السيد و ابو سيد، 2005، صفحة 85)، وهو ما يتوافق في الواقع مع ما خلص تحقيق قام به البنك الدولي من أن حوالي 80% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم تم إنشاؤها بأموال خاصة بنسبة 100% نتيجة صعوبة الحصول على القروض. (بن عنتر و بلوناس، 2003، صفحة 5)

يمكن تلخيص محدودية التمويل المصرفي، أو التمويل في إطار نظام الفوائد المسبقة بشكل عام، في المستويات الموالية: (صالحي، 2003، صفحة 6)

1.3. محدودية التمويل المصرفي المتعلقة بالتكاليف والضمانات:

تتدخل تكلفة التمويل ومشكلة الضمانات في تحديد مرونة التمويل وانسيابه بالحجم المناسب، وفي الآجال المناسبة، وبالتالي أصبح هذا الوضع بتكاليفه الرسمية، متمثلة في أسعار الفوائد ومختلف العمولات، وتكاليفه غير الرسمية عائقاً لتطور المؤسسات.

2.3. محدودية التمويل المتعلقة بالصيغ والإجراءات:

يتميز التمويل المصرفي التقليدي بمحدوديته الصيغية وتعقيداته الإجرائية، الأمر الذي يجعل البدائل التمويلية محدودة أمام المستثمرين، حيث إن بطء الإجراءات الإدارية وتعقيداتها يجعل منها معرقلة لنمو المشاريع الاستثمارية.

3.3.محدودية التمويل المتعلقة بالحجم:

تعتبر الحصة المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتغطية احتياجاتها التمويلية، من مجمل القروض التي تمنحها البنوك، محدودة من حيث الحجم والأولويات، ذلك أن آليات النظام المصرفي التقليدي تحابي الأغنياء على حساب الفقراء، وخاصة في البلدان النامية، ، فالفئات التي لها القدرة الحركية الاستثمارية وتملك الخبرة والمؤهلات لا يمنح لها التمويل دون وجود ضمانات من الهيئات العامة للدولة، على عكس الفئات الثرية التي تتحصل على القروض بالحجم المطلوب، وبالتالي أصبحت مهمة مؤسسات التمويل محصورة على مساعدة الأغنياء والمشروعات القائمة على النمو والتوسع.

المحور الثاني: دور التمويل الإسلامي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1.مفهوم التمويل الإسلامي:

يقوم نظام التمويل الإسلامي والمصرفية الإسلامية على منطق معارض تماماً لمنطق عمل المؤسسات المصرفية التقليدية، وهو منطق التمويل بالفائدة، حيث إنه يقوم على منطق المشاركة في الربح والخسارة، ويعتبر أن الفوائد التي تتعامل بها البنوك التقليدية هي عين الربا المحرم تحريماً صريحاً لا غبار عليه. فما يميز إذاً المصارف الإسلامية، عن غيرها من المصارف التقليدية، هو استبدال علاقة القرض بعلاقة المشاركة، وعلاقة الفائدة بعلاقة الربح؛ فالمبدأ الذي يقوم عليه النظام المصرفي الإسلامي هو مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر بين المصرف والمودعين من جهة، وبينه وبين المستثمرين من جهة ثانية، وذلك طبقاً لنسب محددة مسبقاً.

عرف التمويل الإسلامي على أنه" قيام الشخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو سبيل التعاون بين طرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما وفق نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقاً، ووفقاً لطبيعة العمل لكل منها، ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري" (السرطاوي، 1999، صفحة 97).

كما عرفه (فرحان، 2003، صفحة 30) بأنه "تقديم ثروة مالية أو عينية إما على سبيل اللزوم أو التبرع أو التعاون، أو الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد معنوي أو مادي يحث عليه أو تبيحه الأحكام الشرعية"

يعرفه **المجلس الإسلامي للتمويل** أنه "علم يدرس مصادر الحصول على الاموال وتوظيفها واستخدامها واستثمارها "،وعرف كذلك أنه " مجموعة من الخدمات المالية طبقاً للشريعة الإسلامية ومبادئها وقواعدها، وتحرم الشريعة تقاضي " الفائدة " (ربا) وتقديمها، "الغرر" (عدم اليقين المفرط)، والميسر (القمار)، وعمليات البيع على المكشوف أو تلك الأنشطة التمويلية الضارة بالفرد والمجتمع، فهي عملية لتقاسم المخاطر بين الأطراف المعنية وكذلك المنافع الناجمة عن هذه المعاملات شريطة أن تكون هذه المعاملات ذات صبغة اقتصادية واستثمارية حقيقية " (Topsacalian & Teulié, 2013, p. 881).

مجمل التعريفات السابقة استعرضت التمويل الإسلامي للأفراد والمجتمع والمؤسسات وقد تباينت فيما بينها، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن" **التمويل الإسلامي آلية من آليات التمويل العالمية، تعمل وفق مجموعة من الضوابط والقواعد الشرعية الإسلامية الصحيحة التي تصوب المعاملات والخدمات المالية بين الأطراف المتعاملة وهذا وفق أنشطة حقيقية لا وهمية هدفها الأساسي تخفيف الخسائر العنيفة على هذه الأطراف وهذا بالمشاركة فيها، وتحقيق العدالة في كيفية تقسيم الارباح، وكذا القواعد الضابطة لها، ويشمل التمويل الإسلامي الأنشطة المصرفية والأنشطة المالية و الخدمية الأخرى في الأسواق المالية.**

2.خصائص ومزايا التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

يتوفر التمويل الإسلامي الموجه لتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عدة مزايا تجعل من صيغه الملاذ الآمن لمشروعات هذا القطاع، نوجز أهمها فيما يلي: (يخلف و سايح جبور، 2017، صفحة 69)

- ✓ توفر صيغ التمويل الإسلامي بدائل متعددة أمام أصحاب رؤوس الأموال لاختيار مجال استثمار مدخراتهم إلى جانب اختيار نظام توزيع الأرباح الذي يتلاءم مع ظروف كل منهم، وهي بهذا تخالف نظام التمويل الوضعي الذي يعتمد التمويل بفائدة.
- ✓ تؤدي إلى سهولة المزج والتأليف بين عناصر الإنتاج، وخاصة عنصر العمل ورأس المال في صور متعددة؛ الأمر الذي يؤدي إلى فتح مجالات لتشغيل أصحاب المهن وذوي الخبرات في مختلف المجالات.
- ✓ ينقل التمويل الإسلامي التمويل من أسلوب الضمان والعائد الثابت إلى أسلوب المخاطرة والمشاركة «الغُنم بالغُرم»، وهو بذلك يحقق معيار العدل في المعاملات، وهو ما ينشده أصحاب المشروعات الصغيرة.
- ✓ في التمويل الإسلامي يؤدي عدم الالتزام بدفع فوائد ثابتة إلى تمكين المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية من حسن تخصيص الموارد للقيام بأنشطة مولدة للربح ومجدية اقتصاديًا.
- ✓ يؤدي عدم وجود فائدة محددة إلى تخفيض تكلفة السلعة المنتجة، مما يساعد المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في تصريف منتجاتها بسرعة أكبر، وزيادة قدرتها التنافسية.
- ✓ يمنح التمويل الإسلامي على أساس دراسات الجدوى الاستثمارية والاقتصادية دون التركيز فقط على ملاءة المدين المالية وقدرته على السداد، وهذا يتناسب مع طبيعة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من حيث بساطة إمكاناتها المالية مقارنة بالمشروعات الكبيرة.
- ✓ يجنب التمويل الإسلامي المسلم الوقوع في شبهة الربا التي تحيط بالفائدة المصرفية.
- ✓ المساهمة في تحقيق العدالة في توزيع الثروة، وذلك بتوفير التمويل اللازم لصغار المنتجين وأصحاب الخبرات والمشروعات، الذين لا يملكون رؤوس الأموال الكافية لتنفيذ هذه المشروعات.

3. صيغ التمويل الإسلامية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تختلف الصيرفة الإسلامية عن الصيرفة التقليدية في عدة أوجه، "فعلى خلاف البنوك التقليدية التي تعمل على أساس الإقراض والاقتراض بأسعار فائدة محددة مسبقاً فإن التمويل حسب المصاريف الإسلامية يعتمد على الحسابات الجارية التي لا تدر فوائد أو تلك الحسابات الخاصة بالاستثمارات المشاركة في الأرباح " (Quiry & Lefur, 2022, p. 713)، حيث يحصل صاحب الحساب على عائد يحدد لاحقاً حسب النتيجة المالية للبنك هذا و تستخدم البنوك الإسلامية الأصول في تشكيل عدد من العقود والصيغ وهي كالتالي:

1.3.صيغ البيوع:

تعد البيوع أكثر العقود المتداولة في الحياة العملية وفي المصارف الإسلامية، وسنكتفي بعرض أكثر الصيغ استخدامًا في الواقع العملي، وهي صيغة المرابحة وصيغة الإجارة:

1.1.3.صيغة المرابحة:

المرابحة هي: بيع السلعة بمثل ثمنها الأول الذي اشتراها به البائع مع زيادة ربح معلوم متفق عليها بمبلغ مقطوع أو نسبة من الثمن الأول (ابن رشد، 2004، صفحة 220)، وتتلخص فكرتها في أن العميل الذي يرغب في شراء سلعة معينة، وليس لديه قيمتها يتوجه إلى المؤسسة مانحة التمويل طالبًا منها شراء هذه السلعة (سواء من السوق المحلي أو من الخارج) ويحدد لها مواصفاتها ومورديها، على أن يعد العميل بشراء هذه السلعة مرابحة بزيادة معلومة يتم الاتفاق عليها بينهما مسبقًا، مع بيان الثمن الأصلي للسلعة وسداد ثمنها على أقساط معينة، بحيث يشمل سعر البيع للعميل (سعر التكلفة+ هامش ربح)، ويكون ربح المؤسسة هو الفرق بين السعرين؛ النقدي الذي دفعته للمورد، والآجل الذي يدفعه الآمر بالشراء (عبد الحليم، 1987) .

2.1.3. صيغة الإجارة:

الإجارة هي: عقد على منفعة معلومة مباحة من عين معينة، أو موصوفة في الذمة، أو على عمل معلوم بعوض معلوم لمدة معلومة. (Topsacalian & Teulié, 2013, p. 883)،وتعد الإجارة من عقود المعاوضات التي عُني التشريع الإسلامي ببيان أحكامها؛ حيث إن مبادئ الإجارة تشبه مبادئ البيع؛ لأنه في الحالتين يتم نقل شيء ما إلى شخص آخر مقابل تعويض ذي قيمة، إلا أن عقد الإجارة يختلف عن عقد البيع في أنه عقد مؤقت المدة، ففي البيع يتم تملك العين (الأصل المادي) للمشتري بعقد مؤبد، بينما في حالة الإجارة تظل العين مملوكة لمالكها الأصلي وينتقل حق الانتفاع بها فقط إلى المستأجر. (البلتاجي، 2009، صفحة 18)

2.3. صيغ المشاركات:

تشمل صيغ المشاركات: (المشاركة والمضاربة)، ويطلق عليها أسلوب التمويل التشاركي، و(المزارعة والمساقاة والمغارسة)، وتسمى أسلوب التمويل الزراعي، ونظرًا لأن القواعد العامة التي تحكم صيغ المشاركات تكاد تتفق في المنهج وآلية التطبيق، فسنكتفي من مجموع هذه الصيغ بصيغ المشاركة والمضاربة. (Topsacalian & Teulié, 2013, p. 884)

1.2.3.المشاركة:

هي صيغة تمويلية تقوم على أساس أن يقوم شخصان أو أكثر بالدمج بين رؤوس أموالهم أو عملهم من أجل إنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم، وتقسم الأرباح حسب النسب المتفق عليها بنسب متساوية أو متفاوتة، أما الخسارة فيشترط أن يتحملها الشركاء على قدر حصة كل شريك في رأس المال.

2.2.3.التمويل بالمضاربة:

يقصد بالمضاربة اتفاق بين طرفين، أحدهما يقدم المال والاخر الجهد والعمل في إدارة وتسيير الاستثمار أو المشروع المتفق عليه، فهي شراكة مبنية على مجموعة شروط، في حالة الربح والخسارة وتحديد نسبة وطبيعة مجمل الخسائر كما هو الحال في حالة تحقيق أرباح، وعادة ما يتحمل صاحب المال الخسائر الناجمة عن المشروع، فالطرف الأول يسمى رب المال والثاني رب العمل.

4.مساهمة صيغ التمويل الإسلامي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تظهر طريقة مساهمة صيغ التمويل الإسلامي في تمويل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التفعيل الآتي: (عبد المنعم، 2020، صفحة 141)

1.4.تمويل المشروعات الصغيرة بصيغة المرابحة:

تستطيع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من خلال صيغة المرابحة توفير مستلزمات الإنتاج والحصول على مختلف الآلات والتجهيزات والأصول المادية اللازمة، بالإضافة إلى المواد الأولية التي يمكن أن تحتاج إليها تلك المؤسسات دون دفع فوري، وخاصة أن هذه المؤسسات عادة لا تملك الأموال الكافية للقيام بذلك، فأسلوب المرابحة يساعدها كثيرًا على دفع ما عليها في شكل أقساط ودفعات مستقبلية، وتصريف منتجاتها، سواء للأفراد أو للمشروعات المتوسطة والكبيرة، وهذا بلا شك يسهم في تنمية الاقتصاد الوطني، ويعمل على تحقيق درجة عالية من الترابط بين قطاعاته.

2.4.تمويل المشروعات الصغيرة بصيغة الإجارة:

تناسب صيغة الإجارة التشغيلية المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة؛ حيث يستطيع المشروع أن يدفع إيجار المكان الذي يمارس فيه نشاطه دون إرهاق لميزانيته في حالة شراء المكان نقدًا، كما يستطيع المشروع الحصول على الآلات والمعدات التي يحتاج إليها بصيغة الإجارة أيضًا، ومن ثم انتفاع هذه المشروعات بالأصول التي لا تستطيع اقتناءها لارتفاع تكلفة رأس مالها، فضلًا عن انتفاعها أيضًا بتوفير السيولة المالية التي كانت ستدفع ثمنًا للأصول.

3.4.تمويل المشروعات الصغيرة بصيغة المشاركة:

تعد المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك، هي الصورة المطبقة حاليًا في المصارف الإسلامية، وهي عبارة عن شركة يتعهد فيها أحد الشركاء بشراء حصة الآخر تدريجيًا إلى أن يتملك المشتري المشروع كله؛ حيث يقوم العميل بالحلول محل المصرف تدريجيًا في ملكية المشروع، إما دفعة واحدة، أو على دفعات، حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها وطبيعة العملية. بحيث يسدد للطرف المنسحب (غالبًا المؤسسة المالية) نسبته من عائد الاستثمار زائدًا جزءًا من حصته في رأس مال الشركة تناقصيًا حتى يتم تخارج المؤسسة، وتؤول الملكية للعميل.

4.4.تمويل المشروعات الصغيرة بصيغة المضاربة:

يتيح نظام هذه الصيغة التمويلية الفرصة للتزاوج بين رأس المال والعمل، وهو الأمر الذي يهيئ الفرص لأي شخص لا يملك المال، ولكنه يملك الخبرة والكفاءة الفنية لممارسة النشاط الاقتصادي، ومن ثم تمثل هذه الصيغة وسيلة مهمة لإبراز عنصر الموارد البشرية واستخدامه بصورة أمثل، وهو ما يتلاءم تمامًا مع أصحاب المشروعات الصغيرة من الحرفيين والمهنيين، غير القادرين ماليًا على المشاركة في المشروعات الإنتاجية، خاصة وهي مؤمنة بآلية المُضاربة المطلقة أو المقيدة وفقًا لحجم الثقة بين أطراف العملية.

المحور الثالث: التجربة القطرية في دعم التمويل المصرفي الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تولي دولة قطر اهتمامًا بالغًا بقطاع ريادة الأعمال والابتكار ودعم المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة وذلك لأن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقع في صميم تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتمثلة في تعزيز وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية.

وقد كان للمصارف القطرية إجمالاً والإسلامية منها على وجه التحديد دوراً كبيراً في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير التمويل اللازم لنموها وهو ما سنعرضه في النقاط التالية:

1.تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطر:

إن للتعريف الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدولة قطر أهمية بالغة، باعتباره حجر أساس لكافة الجهود المعنية بتنمية هذا القطاع الهام، والتي تقوم على تنفيذها مختلف الجهات العملة بالدولة، ومفاد هذا التعريف هو" يقصد بالمنشآت الصغيرة المتوسطة: الشركات الخاصة التي أسست وفقا لقوانين دولة قطر، والتي لا يزيد عدد القوى العاملة فيها عن مائتين وخمسين (250) عامل باستثناء الشركات العاملة في قطاع الصناعات الإبداعية والتي لا يزيد عدد قوى العمل فيها عن مائة (100) عامل، ولا يتجاوز إيرادها السنوي المائة (100) مليون ﷺ قطري، والجدول التالي يوضح ذلك: (بنك قطر للتنمية، 2018)

الجدول رقم 1: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب العريف العام للمنشآت في قطر

القطاع	المعيار	صغيرة	متوسطة
الزراعة	عدد العاملين	30-2	250-31
	الإيراد السنوي	أقل من 20	100-20
الصناعة التحويلية	عدد العاملين	50-2	250-51
	الإيراد السنوي	أقل من 20	100-20
الصناعات الإبداعية	عدد العاملين	30-2	100-31
	الإيراد السنوي	أقل من 20	100-20
التشييد	عدد العاملين	50-11	250-51
	الإيراد السنوي	أقل من 20	100-20
التجارة	عدد العاملين	50-6	250-51
	الإيراد السنوي	أقل من 20	100-20
الخدمات الأخرى	عدد العاملين	50-6	250-51
	الإيراد السنوي	أقل من 20	100-20

العاملون مقاسون بوحدة العمل. العائد/ الإيراد السنوي مقاسا بمليون ﷺ قطري

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (بنك قطر للتنمية، 2018)

2.نفاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل:

يعتبر التمويل المحلي الممنوح من قبل المصارف القطرية من أبرز مصادر التمويل المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي عرف تزايداً ملحوظا في الفترة الأخيرة وهو ما يوضحه الرسم البياني التالي: (بنك قطر للتنمية، 2020، صفحة 6)

الشكل رقم 1: تطور رصيد الائتمان الممنوح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطر للفترة (2016-2020)

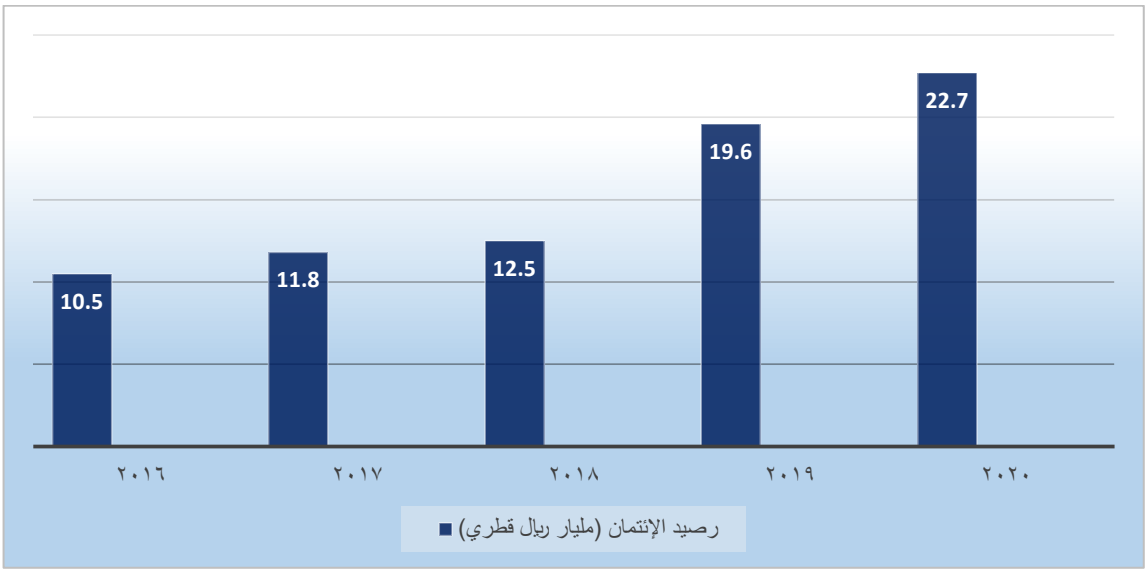

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (بنك قطر للتنمية، 2020)

نلاحظ من الشكل أعلاه تطور في قيمة رصيد الائتمان المقدم للشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2016-2020)، حيث قدر بـ 11،8 مليار ﷼ قطري سنة 2017مقابل 10،5 مليار ﷼ سنة 2017، وارتفع بشكل كبير جداً خلال سنتي 2017و2019 إلى أن وصل إلى قيمة 22،7 مليار ﷼ قطري سنة 2019

3.تمويلات المصارف الإسلامية القطرية:

حسب البيانات الفصلية الصادرة عن مصرف قطر المركزي فقد حققت المصارف الإسلامية في العام 2019 ارتفاعاً ملحوظاً في معدل التمويلات المقدمة حيث ازدادت بنسبة 22،2% عن العام 2018، وشكلت تمويلات المصارف ما نسبته 27،6% من إجمالي تمويلات القطاع المصرفي في العام 2019، والجدول التالي يوضح التطور في قيمة التمويل في الفترة الأخيرة:

الجدول رقم 2: صافي تمويلات المصارف الإسلامية في قطر (2015-2019) مليار ﷼ قطري

	2015	2016	2017	2018	2019	نسبة النمو في 2019	معدل النمو السنوي المركب%
المصرف	87 ,515	98, 170	102 ,613	102 ,209	113,753	11,3	5,4
الدولي	24,978	27,233	32,500	27 ,463	37,010	32,2	8,2
الريان	62,566	67,634	72,097	72,163	74,837	3,2	3,7
بروة	28,479	29,778	31,676	27,756	51,924	85,9	12,8
إجمالي	203,557	222,816	238,887	214,931	277,525	29,1	6,4

المصدر:(بيت المشورة للاستشارات المالية، 2019، صفحة 38)

بمقارنة صافي التمويلات في المصارف الإسلامية الأربعة، ومن الجدول رقم 1 نجد أن بنك بروة وبفعل الاندماج زادت تمويلاته عام 2019 بنسبة 85،9% وازادت التمويلات في الدولي الإسلامي بنسبة 32،2%، وفي المصرف 11،3%، وفي الريان بنسبة 3،2% مقارنة بالعام 2018.

وخلال فترة الخمس سنوات (2015-2019) بلغ معدل النمو السنوي المركب للتمويلات في المصارف الإسلامية في دولة قطر 6،4%، وكان أعلى وعدل نمو مركب لبنك بروة المقدر بـ 12،8% يليه الدولي الإسلامي 8،2% ثم المصرف 4'5%، ثم الريان بمعدل 3،7%.

الشكل رقم 2: صافي تمويلات المصارف الإسلامية في قطر (2015-2019) مليار ريال قطري

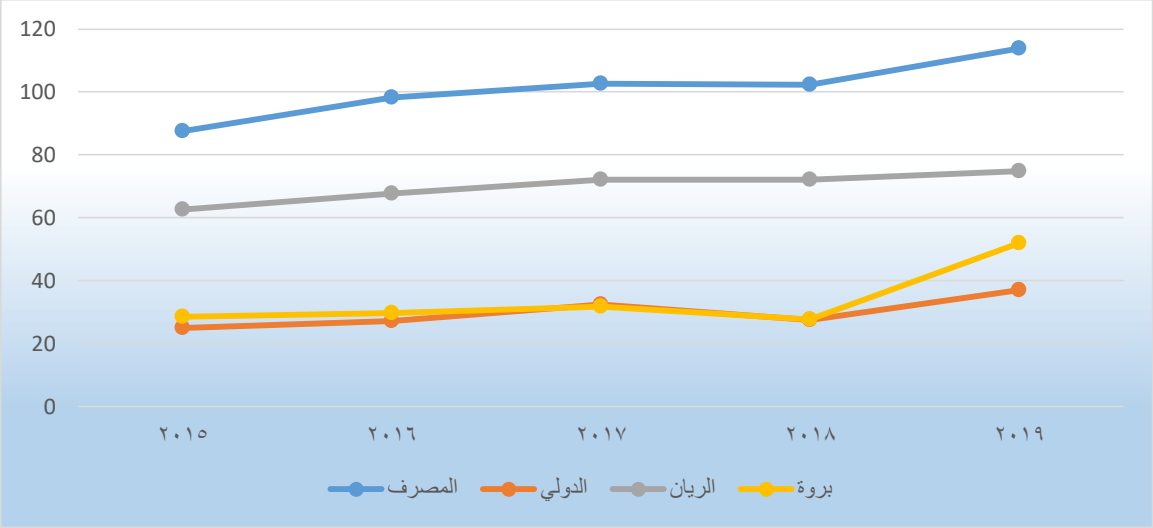

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 2

4.توزيع تمويلات المصارف الإسلامية القطرية حسب الصيغ:

تعتمد المصارف الإسلامية في قطر عدة صيغ تمويلية منها ماهو مبني على الدين ومنها ما هو مبني على أساس المشاركة والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 3: تمويلات المصارف الإسلامية (2019م) حسب الصيغ (مليار ريال قطري)

	مرابحة	مشاركة	إجارة	استصناع	مضاربة	أخرى
المصرف	101,338	-	20,076	0,848	0,018	2,095
الدولي	31,162	-	6,05	0,417	1,074	0,244
الريان	55,138	6,062	18,472	1,136	-	0,392
بروة	47,177	-	5,990	-	-	3,180
إجمالي	234,817	6,062	50 ,589	2,401	1,093	5,912
% من إجمالي التمويلات	78	2	16,8	0,8	0,4	2

المصدر: (بيت المشورة للاستشارات المالية، 2019، صفحة 39)

بالنظر إلى الصيغ التمويلية المستخدمة في المصارف الإسلامية فإننا نلاحظ من الجدول رقم 3 أن التمويلات المبنية على صيغ المداينات تطغى على أغلب الصيغ التمويلية إذ شكلت أكثر من 95%، وتنوعت إلى 78% تمت بصيغة المرابحة %و16،8% إجارة، و0،8% استصناع. وقد مثلت التمويلات بصيغة المشاركات 2،4%، منها 2% بصيغة المشاركة، و0،4% بصيغة المضاربة.

الشكل رقم 3: تمويلات المصارف الإسلامية (2019م) حسب الصيغ

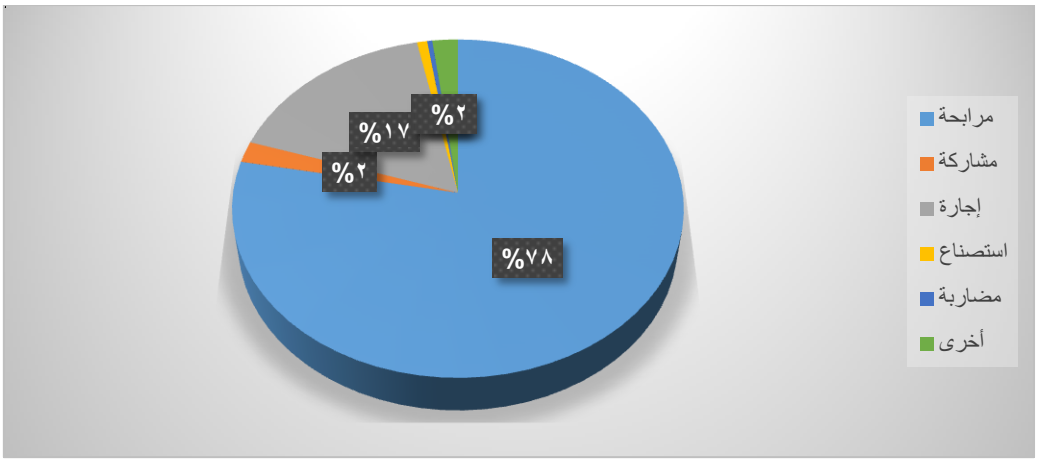

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم

5.مساهمة المصارف الإسلامية القطرية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

سبق وأن ذكرنا أن قيمة الائتمان الممنوح للمؤسسات الصغير والمتوسطة قد شهد تزايداً مستمراً في الفترة الأخيرة، مبيناً في ذلك دعم المصارف القطرية لهذا القطاع، وفيما يلي سنعرض بالأرقام دور المصارف الإسلامية القطرية في ذلك:

1.5.مساهمة المصارف الإسلامية في تلبية الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دعماً كبيراً من قبل المصارف الإسلامية في تلبية طلبات الائتمان بمختلف الصيغ، حيث بلغت نسبة التمويل 44% من إجمالي التمويل المقدم أي ما يقارب 10 مليار ريال قطري وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 4: الحصة النسبية للبنوك من إجمالي الطلبات الائتمانية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2020)

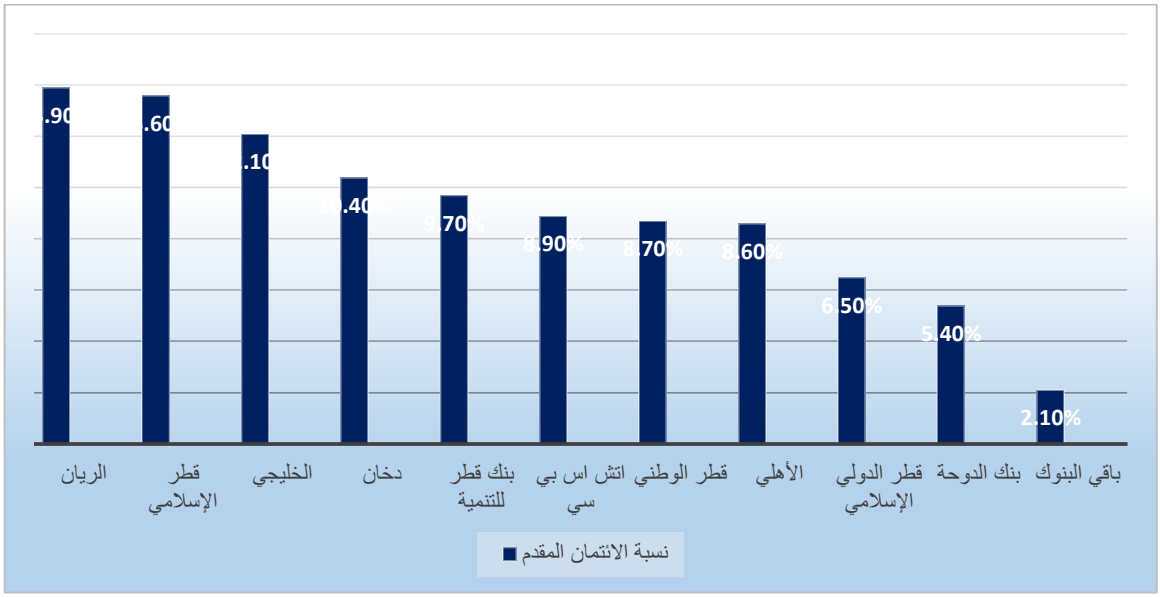

المصدر: (بنك قطر للتنمية، 2020، صفحة 9)

على مستوى كل مصرف على حدا فإن الشكل رقم 4 يوضح النصيب النسبي لكل مصرف من مجموع الطلبات الائتمانية المقبولة في عام 2020، وهو يوضح تفوق المصارف الإسلامية حيث جاء بالمقدمة بنك الريان بنصيب بلغ حوالي 14%، ثم تلاه بنك قطر الإسلامي، البنك الخليجي، بنك دخان، وبنك قطر للتنمية.

2.5.أنواع المنتجات الائتمانية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تنوعت المنتجات التمويلية المقدمة من طرف المصارف الإسلامية بين صيغ المرابحة، الإجارة، قرض جديد وخطابات الضمان والشكل التالي يوضح حصصها:

الشكل رقم 5: الأهمية النسبية للمنتجات الائتمانية الأكثر طلباً من المصارف الإسلامية(2020)

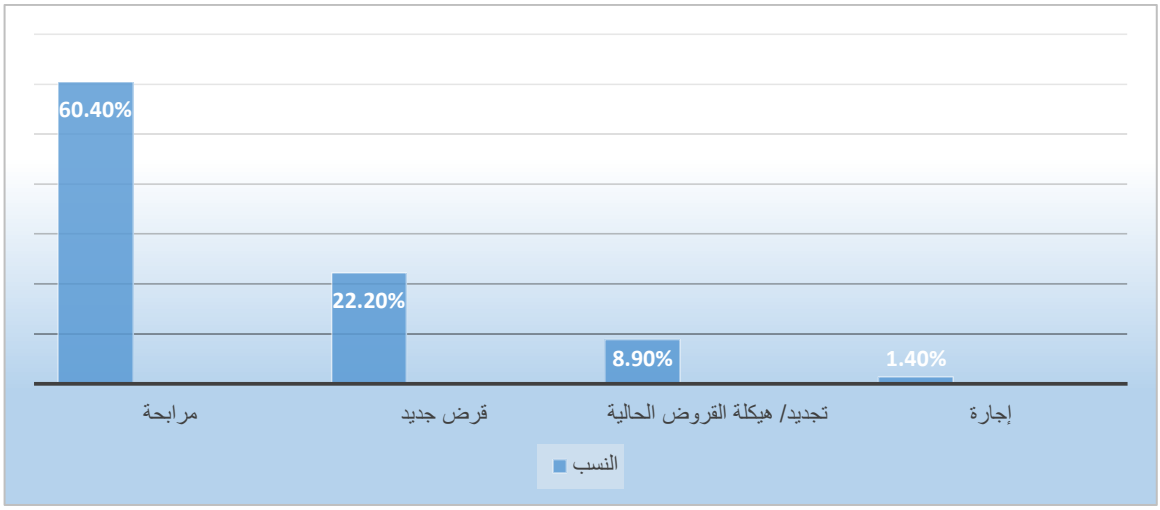

المصدر: (بنك قطر للتنمية، 2020، صفحة 10)

من الشكل أعلاه يتضح لنا أن منتج "مرابحة" جاء في مقدمة الطلبات الائتمانية الممنوحة من طرف المصارف الإسلامية بنسبة 60،40% يليه منتج "قرض جديد" بنسبة 20’22%، أما الاجارة فقد كان الطلب عليها ضعيفاً حيث قدرت بـ 1،40% فقط.

الخاتمـــــة:

إن الرقي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقتضي حتما ترقية مصادر وأساليب تمويلها، ذلك أن التمويل هو المشكل الرئيسي بالنسبة لهذه المؤسسات، التي ظلت في صراع دائم مع البنوك القائمة، إما بسبب عدم مبالاة هذه الأخيرة بها، أو بسبب الشروط والضمانات التي تطلبها منها، أو بسبب ثقل أعباء الفوائد التي تفرضها عليها، ولهذا السبب جاءت هذه الوقة البحثية من أجل تسليط الضوء على مختلف صيغ التمويل الإسلامية وخصائصها، وإبراز دورها ومساهمتها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال اتخاذها خياراً تمويلياً ناجعاً بعيداً عن سلبيات التمويل الربوي التقليدي

كما تم التطرق إلى واقع التمويل المصرفي الإسلامي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال عرض التجربة القطرية في دعم هذا القطاع باعتبارها تملك جهاز مصرفي قوي يضم مصارف إسلامية تعد من أكبر المصارف في العالم، وقد تم استنتاج جملة من النتائج والاقتراحات نعددها فيما يلي:

1.النتائج:

- ✓ تتسم صيغ التمويل الإسلامية بالتنوع والمرونة، وهو ما يجعلها قادرة على الاستجابة لمتطلبات التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تطبيق صيغ التمويل الإسلامية تؤدي إلى سهولة المزج والتأليف بين عناصر الإنتاج، وخاصة عنصر العمل ورأس المال في صور متعددة، من مضاربة ومشاركة ومرابحة وسلم واستصناع ...؛
- ✓ تمثل المصارف الإسلامية القائمة، من خلال مختلف الصيغ التمويلية التي تباشرها، إضافة حقيقية في مجال العمل المصرفي، حيث أصبحت جزءاً هاماً من الكيان المصرفي العالمي، كما أنها أضحت تشكل مخرجاً مريحاً للعديد من أصحاب المدخرات الذين يجدون حرجاً في التعامل مع المصارف التقليدية.
- ✓ للتمويل الإسلامي دور فعال في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال صيغه التمويلية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي تسهل لطالبي التمويل الحصول على الأموال اللازمة لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون غبن أو ضرر؛
- ✓ تبين من الدراسة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القطرية تحظى بدعم كبير من قبل المصارف القطرية لا سيما الإسلامية منها؛
- ✓ أظهرت الدراسة من خلال التقارير الصادرة عن بنك قطر المركزي تطورا في حجم التمويل الإسلامي المصرفي في السنوات الأخيرة والذي رافقه تطور في قيمة التمويلات الممنوحة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ أظهرت الدراسة أن صيغ التمويل المقدمة من طرف المصارف الإسلامية القطرية أداة فعالة لتغطية الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مناخ تشريعي وقانوني مرن، وتنسيق محكم بين كافة الهيئات الحكومية القطرية؛

2.الاقتراحات:

- ✓ الاهتمام بنتائج الأبحاث والدراسات التي تتناول التجارب الإسلامية في التمويل الإسلامي؛
- ✓ توسع المصارف ومؤسسات التمويل الإسلامي في تقديم باقات شاملة ومتكاملة من الخدمات الاستشارية والتدريبية والتسويقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ الرفع من قيمة التمويلات التي تمنحها المصارف الإسلامية لتغطية الطلبات الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشهد تنامياً مستمراً؛
- ✓ الترويج أكثر للمنتجات التمويلية الإسلامية والتعريف بها، حتى يتسنى لطالبي الائتمان من أفراد ومؤسسات الإقبال عليها، وحتى لا تحصر في صيغة المرابحة فقط.

قائمة المراجع:

1.المراجع باللغة الأجنبية:

- Bodi, Z., & Merton, R. (2014). *Finance* (éd. 03). Paris: Nouveaux Horisons-ARS.

- Quiry, P., & Lefur, Y. (2022). *Finnance d'entreprise* (éd. 20). Paris: Dalloz.

- Topsacalian, P., & Teulié, J. (2013). *Finance* (éd. 06). Paris: Magnard-Vuiber.

2.المراجع باللغة العربية:

- ابتهاج إسماعيل يعقوب، و خولة حسين حمدان. (2017). تفعيل دور المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة برأس المال الجريء في البيئة العراقية. *مجلة البحوث والدراسات في المالية الإسلامية، 01*(02)، الصفحات 192-213.

- الحفيد ابن رشد. (2004). *بدائع الصنائع وبداية المجتهد ونهاية المقتصد.* القاهرة: دار الحديث.

- بنك قطر للتنمية. (2018). التعريف الوطني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. Récupéré sur http://smeportal.unescwa.org/ar/node/694 .

- بنك قطر للتنمية. (2020). *إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة.*

- بيت المشورة للاستشارات المالية. (2019). *التمويل الإسلامي في قطر.*

- جمانة بشير أبو رمان، و خولة حسين حمدان. (سبتمبر، 2018). أثر تحديات المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الدور التنموي لتلك المشاريع في المصارف الإسلامية الأردنية. *دراسات وأبحاث المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 10*(03)، الصفحات 515-543.

- سليمان بوفاسة، و موسى سعداوي. (2015). أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة -دراسة عينة ولاية المدية-. *مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة*(العدد 31)، 35-56.

- صالحي صالحي. (25-28 ماي، 2003). مصادر وأساليب تمويل المشاريع الكفائية الصغيرة والمتوسطة في إطار نظام المشاركة. *الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية*. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف.

- صفية يخلف، و علي سايح جبور. (2017). دور صيغ التمويل الإسلامي في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *آفاق لوم الادارة والاقتصاد*(02)، 53-85.

- عبد الرحمان بن عنتر، و عبد الله بلوناس. (25-28 ماي، 2003). مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها وعدم قدرتها التنافسية. *الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية*. كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف.

- فارس, ط. (2018). دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدراتها التنافسية -دراسة حالة الجزائر- *أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم*. سطيف, الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم

التسيير،جامعة فرحات عباس Consulté le 04 22, 2022, sur http://dspace.univsetif.dz:8888/jspui/bitstream/123456789/2712/1/fin.pdf

- فتحي السيد، و عبده أحمد ابو سيد. (2005). *الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية*. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

- فؤاد السرطاوي. (1999). *التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص* (الإصدار 01). عمان: دار المسيرة.

- محمد البلتاجي. (2009). تمويل المشروعات الصغيرة بالمصارف الإسلامية ، تجربة البنك الوطني للتنمية. البحرين: مؤتمر العمل المصرفي والمالي الإسلامي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

- محمد عبد الحميد فرحان. (2003). التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة -دراسة لأهم مصادر التمويل-. 30. عمان: قسم المصارف،كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

- محمد عمر عبد الحليم. (1987). التفاصيل العملية لعقد المرابحة في النظام المصرفي الإسلامي"، ندوة عن خطة (استراتيجية) - الاستثمار في البنوك الإسلامية: الجوانب التطبيقية، والقضايا والمشكلات. البنك الإسلامي للتنمية.

- مناور حداد، و حازم الخطيب. (2005). دور المشروعات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن. *مجلة إربد للبحوث والدراسات، 09*(العدد 01).

- مؤسسة التمويل الدولية. (2009). *دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة*. واشنطن: البنك الدولي. تاريخ الاسترداد 11 04، 2022، من https://www.ifc.org/errorpage.htm

- نوال عبد المنعم. (2020). أهمية التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة وانعكاساته على الاقتصاديات العربية. *مجلة الاقتصاد الإسلامي، 41*(480).

- وردة موساوي. (جوان، 2021). أثر التمويل الإسلامي للمشاريع المقاولاتية على النمو الاقتصادي، دليل قياسي في ماليزيا. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 08*(02)، الصفحات 218-237.